

خلال سياسة الانتداب البريطاني وقوانينه المتعلقة بالصحافة. فعندما استدعى السكرتير العام، المستر ميلز، مندوبي الصحف العربية والعبرية والانكليزية التي تصدر في القدس في صباح الثلاثاء ٢/٤/١٩٣٥. وتناول الحديث هموم الصحافة، وشجونها، كتبت: «المرأة» تصف الجلسة: «افتتح [ميلز] الحديث شاكرا للمندوبين تحملهم مشقة الحضور. ثم قال: قد يخالفكم الظن اني انما دعوتكم كي اباحثكم في تقرير لجنة التحقيق، غير ان هناك امورا اخرى اود ان اشير اليها بكلمة وجيزة، تعلمون انه في هذه الايام، وفي الاسابيع الثلاثة المقبلة، تؤم القدس جماهير كثيرة من الطوائف المختلفة بمناسبة الاحتفال بالمواسم، ولا يغرب عن بالكم ما كتبه الصحف من المقالات قد يثير حماس الاهالي، ولهذا اردت ان اؤكد لكم بأن الحكومة لا تنتظر وقوع اي حادث. ثم رجا الصحف ان لا تخوض في مواضع محرزة او مفرحة من شأنها ان تثير حماس الاهالي، واذا خالفت الصحافة هذا المنهج فالحكومة في استطاعتها اتخاذ تدابير شديدة، وفي استطاعتها ان تطبق عليها قانون المطبوعات، غير ان هذا الامر غير مستحسن، ولا مستحب لدى الحكومة والصحافة»^(٣١).

كما تناولت «المرأة» قضايا المعتقلين السياسيين في سجون الانتداب البريطاني، حاملة لواء الحرية، مدافعة عن الرأي السياسي مهما كان اتجاهه. فعندما اعتقلت السلطات الانتدابية عبد القادر المظفر ورفاقا له في يافا، دأبت «المرأة» على نشر اخبارهم وبرقيات المواطنين والهيئات المطالبة بالافراج عنهم. وكتبت «المرأة» في سياق الدفاع عنهم: «مضت مدة طويلة على موقوفي يافا الاحرار، دون ان تفرج الحكومة عنهم، وعلى الرغم من احتجاجات الامة الصارخة المتوالية، نراها تصم اذنها، وتتجاهل ان بلامة كرامة وشعورا. ان للموقوفين في السجن عند الامة منزلة كبرى بحيث لا تنسى المطالبة بالافراج عنهم. اما اللجنة التنفيذية العربية، فنود ان نمسك القلم عن انتقادها لموقفها في معالجة مثل هذه الامور موقفا لا يلتزم مع العزة القومية. لقد كان في وسع هؤلاء المساجين ان يقدموا كفالات وان يتمتعوا في بيوتهم لا رقيب عليهم، ولكنهم آثروا السجن، وآثر «المظفر» الامانة، على تقديم الكفالات لاعتقادهم انهم ابرياء اولاء، وان الامة وعلى رأسها اللجنة التنفيذية تظاهروا ثانيا. فهل كانت اللجنة التنفيذية عند هذا الامل»^(٣٢). وعند الافراج عن «المظفر» تقدم بكلمة شكر نشرها في «المرأة» قال فيها: «اننا بهذه المناسبة، بالاصالة عن نفسي، وبالنيابة عن اخواني موقوفي يافا، اتقدم بواجب الشكر، وجزيل الامتنان — الى الوفود الكريمة، والسادة المحترمين الذين تجشموا مشاق السفر وزارونا في السجن، وفي المستشفى، والى الصحافة العربية عامة — فقد عطفت علينا، ودافعت عن حقوقنا بكل ما لديها من قوة، والى الجمعيات والهيئات السياسية العربية المحترمة، سواء في فلسطين او في خارجها. اننا نعاهد الله والامة، ما دمنا احياء، ان لا ندخر جهدا للدفاع عن قضيتنا المقدسة والذود عن حياض وطننا المحبوب بكل ما اوتينا من قوة مشروعة»^(٣٣).

كذلك، فقد اقدمت «المرأة» على اسلوب التحريض من اجل الافراج عن المعتقلين السياسيين الفلسطينيين، وتخفيف الاحكام عنهم؛ فعندما اصدرت محكمة الاستئناف في القدس حكمها على تسعة من شبان صفد بالاعدام — والذين اعدم منهم ثلاثة فيما بعد وهم: محمد جمجوم وعطا الزير وفؤاد حجازي(*) كتبت «المرأة» وباسلوب تحريضي واضح:

(*) وقد اعدمتهم سلطات الانتداب البريطاني في السابع عشر من حزيران (يونيو) سنة ١٩٢٠.